

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٦٨**

الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليشيف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد فاز باتو
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد كرولي
	الصين	السيد تيان لين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/838)

1260042(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/838)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية منظمة الكونغو الديمقراطية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد ميس الذي يشترك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول عن بعد بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على الأعضاء الوثيقة S/2012/838، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ميس.

السيد ميس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في سياق تقرير الأمين العام (S/2012/838) الذي عُمم على المجلس في الأسبوع الماضي. ونظرا للأزمة الخطيرة جدا التي تؤثر حاليا على كيفو الشمالية، أجدني مضطرا للقيام بذلك عبر تقنية التداول عن بعد بالفيديو.

لقد تدهورت الحالة الأمنية في كيفو الشمالية وبعض المناطق الأخرى في شرق الكونغو بصورة خطيرة خلال الأيام القليلة الماضية، فضلا عن الأزمة الإنسانية الواسعة النطاق التي تؤثر على مئات الآلاف من الكونغوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نواجه منذ احتلال حركة ٢٣ مارس لغوما مظاهرات عنيفة وعفوية تستهدف كلا من رموز السلطة الكونغولية وموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها. ولا يمكننا استبعاد احتمال امتداد هذه الظاهرة إلى بلدات كونغولية أخرى.

(تكلم بالإنكليزية)

والسبب الجوهري لهذا الوضع الخطير هو التمرد المسلح الذي بدأه بوسكو نتاغاندا، والذي يُعرف الآن على سبيل الاختصار باسم تمرد ''إم-٢٣''. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد شنت حركة ''إم-٢٣'' في الأيام الأخيرة هجمات جديدة كبيرة وهي تحتل الآن عاصمة المقاطعة غوما. وقد حدث ذلك على الرغم من المقاومة الكبيرة التي أبداها الجيش الكونغولي وقوات البعثة التي تقف إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتدعمها، بما في ذلك المشاركة بطائرات هليكوبتر هجومية وقوات برية تابعة للجيش وللبعثة. وفي البداية، أمكن وقف الهجوم. غير أن حركة ''إم-٢٣''، التي أظهرت مرة أخرى تجدد قدراتها، واصلت هجومها، مستخدمة تكتيكات متطورة. وقد جرى بالفعل إحاطة المجلس علما بقدراتها وبالأنباء عن الدعم الخارجي الذي يساعد على إمدادها بتلك القدرات.

وتسبب هذا الهجوم في حد ذاته في تحركات جديدة كبيرة للسكان، نجمت عن إجلاء العديد من العاملين في المجال الإنساني والوكالات، مما أدى بصفة عامة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الكبيرة بالفعل في المنطقة.

كما رأينا في مناطق أخرى احتلتها حركة ٢٣ مارس، يشكل احتلال غوما أيضا خطرا كبيرا يتعلق بزيادة

الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قتل المدنيين والتجنيد القسري لهم، بمن في ذلك القصر. وقائد حركة ٢٣ مارس المسلحة، سلطاني ماكينغا، وهو ضابط سابق في الجيش الكونغولي الذي أدمج ظاهريا في الجيش الوطني نتيجة للاتفاقات التي أبرمت خلال عام ٢٠٠٩. لكن في الواقع، لم يقبل ماكينغا أبدا سلطة الدولة بشكل كامل أو أوامر القيادة المركزية. وعلى غرار بوسكو نتاغاندا، هو رجل له تاريخ موثق جيدا لارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتلك صفات يشترك فيها العديد من الضباط الكبار الآخرين في حركة ٢٣ مارس، إلى جانب نتاغاندا نفسه الذي أصدرت في حقه المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال منذ أمد طويل. وفي الواقع، يبدو أن تزايد المخاوف لدى نتاغاندا من احتمال اعتقاله، كانت سببا رئيسيا في قيامه بالتمرد.

خلال هذه المرحلة، تحتل حركة ٢٣ مارس بشكل فعلي، جزءا كبيرا من كيفو الشمالية، وكانت بصدد إنشاء بنية إدارة وحكم رسمي. وتلقينا العديد من التقارير أفادت عن حصول عمليات إعدام بإجراءات موجزة استهدفت الذين يقفون في طريقها، بمن في ذلك قادة حكوميين وتقليديين، قاوموا أو لم يتعاونوا مع البنية الإدارية لحركة مارس. ولا نزال نتلقى تقارير مستمرة تتعلق بتجنيد واسع النطاق واستخدام للأطفال، وحالات غير مؤكدة عن وقوع عنف جنسي، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ووسعت حركة ٢٣ مارس عموما من قائمة مطالبها، حيث انتقلت من مظالمها الأصلية المستندة إلى حد بعيد إلى مزاعم عدم استكمال تطبيق اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، رغم أنه يبدو بأن القائمة المحددة تتباين بعض الشيء تبعا للأفراد والمنتديات التي تطرح فيها تلك المطالب. ولم تستجب حركة ٢٣ مارس حتى الآن لمطالب مجلس الأمن والآخرين، المتمثلة في الانسحاب إلى مواقع تمركزها السابقة، أو حتى وقف هجماتها. في الواقع، فإن آخر التقارير تشير إلى حصول تحركات هجومية من غوما باتجاه ساكي.

وأود أن أشير إلى أنه رغم التقدم العسكري الذي حققته الحركة فإنها تواجه قيودا. وخلافا لبعض المزاعم بأنها تمثل الشعب، أو بدلا من ذلك جماعة عرقية أو أكثر، في وجه المعاملة التمييزية، فإن الأمر الأسوأ أن حركة ٢٣ مارس لم تحظ بأي دعم من قبل أي مجموعة أو جماعة عرقية. والحقيقة أن حركة ٢٣ مارس لا تتمتع بتأييد واسع النطاق في كيفو الشمالية، أو في أماكن أخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورغم الجهود الدؤوبة المبذولة، لم تتمكن من إنشاء قاعدة لتقديم الدعم في كيفو الجنوبية أو أي مكان آخر خارج المنطقة الأساسية التي تحتلها. وبينما يسيطر كبار الضباط المنتمين إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، السابق، على الجناح العسكري لحركة ٢٣ مارس، الذين ينتمي أغلبهم إلى حد بعيد إلى مجموعة التوتسي العرقية، المتواجدة في إقليم كيفو الشمالية، فإن حركة ٢٣ مارس، لا تحظى حتى بالدعم الكامل لتلك المجموعة العرقية، وعلى سبيل المثال، تعارض مجموعة بنيامولنغي العرقية، في كيفو الجنوبية على نطاق واسع وبشدة حركة ٢٣ مارس، ومجموعتا التوتسي والهوتو منقسمتان بشدة في كيفو الشمالية. ولا يزال العديد من ضباط المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ووحداته السابقة، مستمرة في العمل بشكل جيد مع القوات الموالية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم الادعاءات المخالفة، ليس صحيحا ببساطة تمثيل حركة ٢٣ مارس، لأي مجموعة عرقية معينة بصورة شاملة، أو أن لديها قاعدة واسعة من الدعم بوجه خاص. مما يفرض قيودا كبيرة على القدرة المحلية للحركة.

استجابة لهذه الحالة، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشاط

الجهود الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الرامية لإنشاء قوة دولية محايدة لمواجهة حركة ٢٣ مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الأخرى التي تقوم بأعمال سلبية، إلى جانب إنشاء آلية تحقق مشتركة موسعة، وخلية مشتركة لتجميع المعلومات الاستخبارية. وأجرينا أيضا مشاورات مستمرة مع الاتحاد الأفريقي وباقي الشركاء فيما يتعلق بتلك المسائل، والجهود المبذولة لإيجاد حل دائم يفضي إلى إحلال سلام دائم. لقد عملنا بشكل وثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الكونغولية، بشكل عام لمواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة في كيفو الشمالية، بما في ذلك في بعض الأحيان مشاركة قوية جدا من جانب أفراد قوات جوية وبرية تابعة للبعثة، من أجل دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والوقوف إلى جانبها دفاعا عن المراكز السكنية ضد الهجمات التي تشنها حركة ٢٣ مارس. للأسف، أدت تلك الاشتباكات إلى وقوع إصابات، وحالة وفاة واحدة مأساوية، في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم من جديد بأحر التعازي إلى أسرة وزملاء أحد أفراد قوات حفظ السلام الهندية الذي توفي، وأن أعرب عن تعاطفي مع جميع المصابين من ذوي الخوذ الزرق. كما أود أن أكرر تقديري لهم ولجميع أعضاء البعثة، ونظرائهم المدنيين، الذين يكرسون أنفسهم جميعا لقضية السلام لفائدة الشعب الكونغولي، بينما يعملون في ظروف صعبة وخطيرة في أغلب الأحيان. إن الخسائر التي منيت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسكان الكونغوليون بشكل عام، كانت بطبيعة الحال أكثر من ذلك بكثير، وأود أيضا أن أتقدم بأحر التعازي، لأسر وأصدقاء جميع ضحايا هذا الصراع.

وكنا أيضا نشطين جدا فيما يخص التصدي للتهديدات التي تشكلها باقي المجموعات المسلحة المتواجدة في الشرق، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، التي غذت التوترات بين الأعراق التي زادت وتيرتها منذ بدء تمرد حركة ٢٣ مارس، ونتيجة للفرص التي أتاحها الفراغ الأمني الناجم عن ذلك. على سبيل المثال، نشر مكتبنا المشترك لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان قبل أسبوع واحد تقريرا يوثق مذبحة أكثر من ٢٦٠ مدنيا في مقاطعة جنوب ماسيسي، جراء اشتباكات وقعت بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومجموعة مرتبطة بها هي مجموعة ماي ماي نياتورا، وشبكة من الجماعات المحلية التي تنشط تحت إسم ريا موتوبوكي، التي تهاجم كل منها على نحو متزايد النساء والأطفال وباقي المدنيين العزل، وتقوم بذلك إلى حد كبير لأسباب عرقية، وتقوم بعمليات قتل مروعة واسعة النطاق،كما هو موثق في ذلك التقرير.

وسعى أفراد البعثة من المدنيين والعسكريين الذين أصيبوا بالإجهاد، إلى الاستجابة بأقصى قدر من الفعالية، لتلك الحوادث والتهديدات، وباقي الحوادث والتهديدات المبلغ عنها، وكل ذلك في سياق بيئة أمنية آخذة في التدهور في كيفو الشمالية. وتؤكد هذه المآسي المستمرة أهمية وضع حد نهائي للتهديدات التي تطال الأمن في كيفو الشمالية. ويشمل ذلك تفكيك المنطقة التي تقع تحت احتلال وإدارة حركة ٢٣ مارس، وتجديد برنامج الضغط بدون توقف على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والجماعات الأخرى، ومتابعة برامج تثبيت الاستقرار ذات الصلة.

حتى بينما نركز على التهديدات المباشرة لتلك الجماعات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لا يتعين أن يغيب عن أذهاننا بالطبع، التهديدات المستمرة للمدنيين والأمن في أماكن أخرى. في حين أن عدد أفراد جيش الرب للمقاومة

في شمال شرق الكونغو محدود، بقيت الهجمات خلال الأشهر الأخيرة عند مستويات منخفضة نسبيا، مما يشكل تشجيعا بسيطا لأولئك المدنيين الذين يعيشون في منطقة تقع تحت رحمة التهديد المستمر لهذه المجموعة البالغة الوحشية. وعلاوة على ذلك، لدى عناصر جيش الرب للمقاومة بطبيعة الحال، خيار عبور الحدود مع جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية كما تشاء، مما يؤكد الجانب الإقليمي للمشكلة.

واصلنا جهودنا بنشاط مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة الخطر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تشغيل مركز الاستخبارات والعمليات المشتركة في دونغو، الذي لديه حاليا ضباط ينتمون إلى البعثة و الكونغو وأوغندا والولايات المتحدة، من أجل تبادل المعلومات والتحليل. وقد سعينا أيضا إلى التعاون إلى أقصى حد ممكن فيما يخص تبادل الأفكار والمعلومات مع البعثات المجاورة والقوات الأخرى، على سبيل المثال بخصوص كيفية زيادة فعالية برامج العودة المستهدفة وزيادة التنسيق التشغيلي. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، واصلنا أيضا دعم بذل الجهود الإقليمية لأقصى حد ممكن، بما في ذلك مبادرات الاتحاد الأفريقي لمواجهة خطر جيش الرب للمقاومة والقضاء عليه.

وفي مقاطعة إيتوري، نواصل التنسيق الفعال وتقديم الدعم لجهود الحكومة الكونغولية للتعامل مع نشاط الميليشيات المتبقية في الجزء الجنوبي من المقاطعة، لا سيما قائد الميليشيا كوبرا ماتاتا وقواته للمقاومة الوطنية في ميليشيات إيتوري. ولا تزال القوى الديمقراطية المتحالفة الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، متواجدة في شمال كيفو الشمالية، وبينما لا تقوم بالاعتداء عادة على السكان المدنيين إلى الحد الذي بلغته الجماعات الأخرى، إلا أنها تمثل قوة كبيرة ومثيرة للقلق حاليا، تهدد الأمن الإقليمي وسلامة ورفاه المدنيين في جميع أنحاء المنطقة. وفي إقليم كاتانغا، تمثل أنشطة القائد العسكري المدان الهارب جيديون، وأولئك الذين قرروا ربط مصيرهم به، مشكلة أمنية متزايدة في الجزء الشمالي الأوسط من الإقليم، ومرة أخرى نحن نعمل بنشاط مع السلطات الكونغولية للتعامل مع هذه التهديد.

وقد استنزفت إلى حد كبير، كل تلك التهديدات، بطبيعة الحال، مواردنا البشرية وغيرها. على سبيل المثال، لم يعد لدينا القدرة على فتح قواعد عسكرية عاملة، دون الحاجة إلى إغلاق قواعد أخرى. ونحن نواجه باستمرار مسألة تقييم الظروف والأولويات لتحديد الطريقة التي يمكننا من خلالها أن يكون لنا تأثيرا فعالا لأقصى الحدود. وتؤكد تلك القيود مرة أخرى أهمية التنسيق والتعاون الوثيقين والفعالين مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلطات الحكومة الكونغولية، التي تملك بطبيعة الحال، المسؤولية الأساسية السيادية والسلطة، فيما يخص ضمان ظروف أمنية ملائمة لشعبها. وبوسعنا، بل نحن مصممون على أية حال على توفير الدعم لذلك الجهد بقدر ما نستطيع.

ولا يزال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على الجنس أيضا يمثل مشكلة مستمرة وأولوية رئيسية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي حين يتعذر الوصول غالبا إلى تلك الجماعات المسلحة التي ارتكبت تلك الجرائم أو تتحمل المسؤولية الرئيسية عن جرائم العنف القائم على الجنس، فإنه يتعين على السلطات الحكومة الكونغولية والبعثة مواصلة السعي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في محاكمة جميع المتورطين في تلك الجرائم. وواصلنا علاوة على ذلك، تنفيذ برنامج عمل نشط يهدف إلى دعم المدعين العسكريين

في جهودهم المتعلقة بمحاكمة أفراد الأجهزة الأمنية الذين ارتكبوا جرائم من ذلك القبيل.

وفي عام ٢٠١١، حقق المدعون العسكريون نجاحا في إدانة ٢١٣ من الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وترتبط الغالبية العظمى من هذه القضايا بجرائم العنف القائم على الجنس. وفي الوقت ذاته قدم قسم سيادة القانون التابع للبعثة لدعم للملاحقة القضائية للغالبية العظمى من تلك القضايا. وفيما يبدو فإن نسبة الإدانة في عام ٢٠١٢ لا تزال في المسار الصحيح، ولا تزال تحافظ على عدد الإدانات نفسها تقريبا. وفي حين لا يشكل هذا حلا كاملا للمشكلة المستمرة دون شك، أو يسهم في وضع حد للشعور بالإفلات من العقاب، فإننا نرى أن من شأن هذا البرنامج القوي من المحاكمات، إلى جانب إدماج وحدات تدريب قوات الجيش والشرطة وغيرها من أفراد الأمن في جميع مراحل التدريب، فضلا عن المشاركة النشطة من جانب كبار القيادات السياسية والعسكرية وقيادات الشرطة في ذلك الجهد، أن يشكل أساسا راسخا لإحداث التغيير في هذا المجال الرئيسي.

وعلاوة على ذلك، فقد أحرز نجاح هام في قطاع رئيسي آخر متعلق بحقوق الإنسان مؤخرا، ألا وهو التوقيع على خطة عمل لمكافحة استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، بهدف القضاء التام على استخدام الأطفال بوصفهم مقاتلين، إلى جانب إنهاء مشاركتهم بأي شكل من الأشكال في الإجراءات الحكومية، بما يمثل انتهاكا للقانون و المعايير الدوليين. وقد أيد كل من رئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير العدل، فضلا عن مسؤولين آخرين تماما تلك وأعربوا عن التزامهم على المستوى الشخصي بتنفيذ البرنامج بصورة فعالة وفي الوقت المناسب تماما. وقد أعقب ذلك الالتزام النجاح الكبير الذي أحرز بالفعل فيما يتعلق بتحديد القصّر واستبعادهم تماما من وحدات القوات المسلحة. وتشارك وكالات الأمم المتحدة والبعثة بشكل كامل الآن مع الحكومة بهدف وضع وتنفيذ جميع عناصر خطة العمل التي أصبحت رسمية الآن.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن شكري الخاص للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، ليلى زروقي، التي كانت في السابق نائبة الممثل الخاص للأمين العام لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمساهمتها الكبيرة في اعتماد تلك المبادرة بصفة رسمية.

وتؤكد جميع المسائل التي حددتها على ضرورة تكثيف الجهود الرامية لإحداث إصلاح عسكري على نطاق واسع، واستكمال وتنفيذ الجهود الجارية بالفعل في مجالات أخرى من قطاع الأمن، من قبيل البرنامج القائم الآن الذي يجري تنفيذه مع الشرطة الوطنية الكونغولية، والمبادرات الجارية أيضا في قطاع العدالة، على النحو الموضح في مرفق تقرير الأمين العام ذي الصلة. وقد واصلنا المشاركة في مناقشات متعمقة مع السلطات الكونغولية بشأن هذا الموضوع. وأنا واثق من وجود اعتراف على نطاق واسع النطاق بالحاجة إلى برنامج كامل وشامل وقوي للإصلاح العسكري، على أن يتصدى للمجالات والاحتياجات المتعددة.

وأحرز تقدم هام أيضا فيما يتعلق بإنشاء الأساس القانوني والتشريعي اللازم لبناء وتنظيم ووضع القوات العسكرية. وتوجد بطرفي الآن وثيقة تتألف من ٣١ صفحة أعدتها للتو سلطات الدفاع الكونغولية، وهي تحدد موقف تنفيذ أهداف الإصلاح العسكري، فضلا عن الخطط والعمل المنجز حتى الآن. غير أنه لا يزال هناك عمل هام يتعين القيام به فيما يتعلق بتحديد الهيكل الكامل لخطة الإصلاح الشامل، فضلا عن تحديد إطار مؤسسي لتنفيذ الخطة، والأهم من ذلك، تحديد إطار من شأنه حشد المساهمات وتنسيقها وضمان تكاملها

بطريقة فعالة، بالإضافة إلى الإسهام اللازم لتنفيذ البرامج المطلوبة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك حاجة إلى تحديد التمويل والموارد الأخرى اللازمة بطريقة أكثر انتظاما من أجل تنفيذ تلك البرامج في الوقت المناسب والفعال. وسنواصل العمل بصورة مكثفة مع السلطات المدنية والعسكرية، علاوة على الأطراف المعنية الأخرى، بغية تحديد الكيفية التي تمكننا من الإسهام بقدر أكبر من الفعالية وبطريقة مباشرة في تنفيذ البرامج اللازمة، بما في ذلك من خلال جهود التدريب، فضلا عن المساعدة في تعزيز تنفيذ الخطة الكونغولية الشاملة كي تؤدي إلى بناء قوات عسكرية أقوى وأقدر وأكثر مهنية بأقصى قدر ممكن من الفعالية وفي أسرع وقت ممكن.

ولا تزال العملية الانتخابية تشكل أيضا محورا رئيسيا للاهتمام في جمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن الشركاء الدوليين الرئيسيين. ويمثل إكمال الدورة الانتخابية الحالية بإجراء انتخابات ديمقراطية، شفافة وذات مصداقية على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي هدفا رئيسيا ومباشرا، فضلا عن أهميته بالنسبة لمواصلة السير نحو ضمان تحقيق مستقبل ديمقراطي أكثر أمنا واستدامة للبلد.

وفي ذلك الصدد، ينصب الاهتمام الأكبر على مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهو لا يزال في انتظار اعتماده من قبل الجمعية الوطنية الكونغولية. ويمثل ذلك التشريع خطوة أساسية نحو التمكين من إجراء مناقشة مجدية بشأن وضع جدول زمني للمستقبل، وتحديد الكيفية التي تجرى بها الانتخابات في المستقبل، إلى جانب تحديد مسألة المشاركة والدعم الدوليين لتلك الانتخابات. ومن الواضح أن الإجابة عن هذه الأسئلة تكتسي أهمية بالغة أيضا بالنسبة لمستقبل الدورات الانتخابية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وقد أنشئت لجنة خاصة بهدف السعي إلى التوصل إلى حلول توافقية ملائمة بين نواب الأغلبية والمعارضة، تمكن من المضي قدما في التشريعات اللازمة لإصلاح اللجنة الانتخابية، بتوفير الدعم لها على نطاق واسع. وأفهم أنه قد تم التوصل إلى حلول توافقية للعديد من المسائل، بما في ذلك التمثيل الكافي لممثلي الأغلبية والمعارضة، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني في عضوية المجلس التنفيذي للجنة الانتخابات.

ولا تزال بعض التباينات قائمة على أية حال في جوانب محددة. وقد شجعنا بقوة جميع الأطراف على العمل لإيجاد حلول مقبولة لتلك المسائل في أسرع وقت ممكن. وقد أعرب لي كل من رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ خلال الاسبوعين الماضيين عن ثقتهما وتصميمهما على اعتماد ذلك التشريع أثناء الدورة التشريعية الحالية. ونواصل جهودنا لدعم العملية الانتخابية، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة جميع الأطراف في المناقشة بطريقة كاملة وشاملة. وبطبيعة الحال، تقديم كل الدعم التقني الممكن وغيره من أشكال الدعم اللازم لإجراء انتخابات ديمقراطية وذات مصداقية.

ولا تزال ولايتنا بشأن تحقيق الاستقرار في البلد تمثل أولوية حاسمة أيضا، ولا غنى عنها لتحقيق التنمية والأمن بالنسبة للمستقبل الكونغولي. ويخضع إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، التي تدعم خطة تحقيق الاستقرار وإعمار المناطق الخارجة من الصراعات المسلحة، – والتي أنشئت منذ فترة طويلة في شرق الكونغو – حاليا لاستعراض استراتيجي تشارك فيه الأمم المتحدة، والشركاء المساهمين، والسلطات الحكومية بطبيعة الحال، بهدف تحديد مجالات النجاح، علاوة على تحديد المجالات التي ينبغي إجراء تعديلات أو تغييرات فيها من أجل تحقيق نتائج أكثر فعالية. ونتوقع أن نتمكن من تقديم تقرير عن نتائج تلك الدراسة بحلول الوقت الذي يقدم فيه التقرير المقبل للأمين العام.

وحققنا أيضا في أيلول/سبتمبر هدف تعيين منسقين للمناطق في ثلاث محافظات أولية في وسط وغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية ليحلوا محل رؤساء مكاتب البعثة التقليديين. ونأمل أن يتمكن أولئك الأفراد القادمين من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، من زيادة إدماج جهود التنمية الشاملة وتحقيق الاستقرار على نحو مناسب للمقاطعات التي يعملون فيها، مع الاستفادة من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن التنسيق الفعال مع سائر الشركاء والوكالات التنفيذية. وأعترف مباشرة بأن المسألة قد استغرقت وقتا أطول مما ينبغي في المضي نحو التنفيذ. ولكنني أرى أننا الآن نسير على الطريق الصحيح المؤدي إلى نهج جديد أكثر جدوى بالنسبة لبرامج تحقيق الاستقرار والتنمية.

يجب أن أؤكد أيضا على أن تنفيذ عمليات تحقيق الاستقرار في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية والأجزاء الشرقية منها بشكلملموس، يكتسي أهمية بالغة لتوفير ظروف أمنية مؤاتية ودائمة، فضلا عن توفير الظروف الملائمة لتحسين مستوى معيشة الشعب الكونغولي. وحتى في الأجزاء الأكثر اضطرابا في شرق الكونغو فإن الأنشطة المتعلقة بتحقيق الاستقرار والتنمية لا تزال أساسية لتنفيذ البرامج الأمنية بطريقة ناجحة. وتمثل تلك الأنشطة عناصر مترابطة لنهج استراتيجي شامل. ونحن ملتزمون تماما بالمشاركة الكاملة في تلك الأنشطة، وإن كنا نركز على التهديدات الأمنية المباشرة التي تشكلها الجماعات المسلحة.

وعلى الرغم من الانتكاسات، فإنني أرى أن من المهم أن نتذكر أن إنجازات كبيرة قد تحققت على مر السنين في التصدي لمجموعة واسعة من المسائل الرئيسية والشاقة. وكما هو واضح، فقد انعكس العديد من جوانب التقدم المحرز في مقاطعة كيفو الشمالية خلال الأشهر الأخيرة على وجه الخصوص نتيجة لتمرد حركة ٢٣ مارس. ومن الصعب، إن لم يكن مستحيلا، تعزيز سلطة الدولة والحوكمة في ظل وجود حركة مسلحة نشطة وقوية. ومن الواضح أنه ضروري للغاية حل هذه الأزمة، بتخطي الانتكاسات واستئناف المضي قدما. وفي الإمكان تنفيذ ذلك الهدف، غير أني أرى أنه لن يتحقق إلا بوجود التزام قوي من جانب المجتمع الدولي، على نحو يؤكد على مسؤولية جميع الدول المعنية فيما يتعلق بالإسهام في التوصل إلى نتائج إيجابية وسلمية. ومن الواضح أيضا أنه يجب تعزيز اي قرار في هذا الصدد، من خلال الإصلاح الشامل للقطاع الأمني، بل إصلاح القطاع العسكري على وجه التحديد عبر السياسات والبرامج المعنية بالإصلاح، فضلا عن المشاركة وتقديم الدعم الكاملين من قبل المجتمع الدولي.

ومن رأيي أننا قد أنشأنا شراكة قوية مع السلطات الكونغولية.

عملية التقييم المشتركة الجارية مثال جيد على ذلك، إذ توفر أساسا متينا لمواصلة عملية تقدير وتقييم التهديدات الأمنية والاستجابات الملائمة. نحن مصممون على القيام بدورنا وبذل كل ما بوسعنا في إطار ولايتنا من أجل مواصلة تلك الشراكة وتحقيق نتائج تمكن الشعب الكونغولي من أن يحقق بأسرع وقت ممكن الظروف الأمنية والفرص التي تكفل له حقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو جدير بذلك بكل تأكيد.

وأخيراً، أود أن أختتم ببعض الملاحظات الشخصية حول الحالة المأساوية الراهنة في شمال كيفو التي تشكل تهديدا خطيرا على الشعب الكونغولي وعلى جميع الغايات والأهداف التي نتشاطرها. تمتاز قوات حركة ٢٣ مارس المتمردة بجودة عددها وعتادها، فهي مزودة بالزي الرسمي وبمجموعة متنوعة من الأسلحة والذخائر، ومن الواضح أن الكثير منها ليس مصدره المخزونات التابعة للقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي تتمتع بالعديد من خصائص القوة العسكرية

القوية والمنضبطة والراسخة، وتقوم بتكتيكات وعمليات متطورة، بما في ذلك العمليات الليلية، مما لا يدخل في سمات الأداء التقليدي.

لا تملك البعثة الولاية ولا الوسائل اللازمة التي تمكنها من التحقيق أو التحقق فيما يتعلق بالمصادر أو الأساليب التي تسنى من خلالها للقوة أن تكتسب تلك القدرات المثيرة للإعجاب. فتلك مهمة تقع ضمن اختصاصات فريق الخبراء، الذي تتيح له ولايته جمع المعلومات والإجابة عن مثل هذه الأسئلة. لقد قدمنا تقارير عن لقاءاتنا مع ضباط ناطقين باللغة الإنكليزية، وعن استخدام منظومات أسلحة ومعدات مثيرة للاستغراب، وغير ذلك من المؤشرات الدالة على الدعم الأجنبي، وبمقدورنا الاستمرار في تقديم تلك التقارير. يمكننا أن نقول على وجه اليقين إن تمرد الحركة يثير الشكوك في جدوى كل الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار والنجاح في محافظة شمال كيفو وتوفير الشروط اللازمة للتعايش السلمي لجميع المجموعات والأعراق من أجل المنفعة المشتركة للجميع.

التمرد على هذا النحو لا يقدم، بأي معيار من المعايير، حلاً للمظالم، الحقيقية أو المتخيلة، بل يضر إلى حد كبير برفاه الجميع في المنطقة. عمليات القتل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب، تؤدي إلى تصاعد الجريمة، ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الأفعال إلى العدالة. من الأهمية بمكان إنهاء الحالة القائمة سريعاً، وسيتطلب ذلك أن يتحلى الجميع في المنطقة بحسن النية.

وأعتقد أن اهتمام المجتمع الدولي وانخراطه حتى الآن كانا عنصراً أساسيا في عملية البحث عن حلول، وأحث بقوة على مواصلة الجهود في ذلك الصدد. وأشيد أيضاً بالمبادرة التي أطلقت مؤخرا لدراسة الجزاءات المفروضة على أولئك الذين يتحملون المسؤولية عن التمرد وجميع المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

(تكلم بالفرنسية)

مرة أخرى، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لجميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى لما أبدته من الدعم للبعثة والموظفين الذين يعملون في ظروف صعبة وخطيرة. أود أن أوجه كلمة امتنان وإشادة أخيرة إلى جميع موظفي البعثة، مدنيين وعسكريين. في سياق الحالة المقلقة جداً في شمال كيفو، لا ينفك جميع موظفي الأمم المتحدة يعملون بلا كلل، وغالباً في أصعب الظروف، متحلين بروح التضحية والالتزام التي تجسد المثل العليا للأمم المتحدة. بالاحتراف والشجاعة والعزيمة، ارتفع أصحاب الخوذات الزرقاء والموظفون المدنيون إلى مستوى التحدي المتمثل في الوفاء بالولاية التي منحها لهم المجلس. ولذلك فإنهم يستحقون الإشادة والثناء. اشكرهم، وأشكر المجلس على دعمه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ميس على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.